ملحق

السنة الثالثة

Make M

و ۲۱ مایس۱۹۳۲

عمان: السبت في ١٦ المحرم ١٣٥١

مذاكرات المجلس النشريعي

محضر الجلسة الـثانية للدورة فوق العادة الـثالـثة للمجلس التشريعي الاردني الـثاني المنعقدة بتاريخ ١٢ – ٥ –١٩٣٢

الصحيفة

441-44.

4AF-AAI

•

AYI-AAF

تصديق قانون اضافة مادة الى قانون الجمارك

« « فقرة الى المادة (٨) من قانون الانتقال والسفر رأي العضو حسين باشا بأبدال عبارة واردة في الارادة السنية

المنشوره في العدد ٢٤٦ من الجربدة الرسمية

تصديق قانون سكك الحديد من المادة (١) إلى المادة (١٥)

واضيع الجلسة القادمة



الجلسة الثانية

للدورة فوق العادة الثالثة

انعقدت الجلسة الثانية للدورة فوق العادة الثالثة للمجلس التشريعي الاردني الثاني ف الساعة العاشرة من يوم الخيس المصادف ٦ محرم الحسرام لسنة ١٩٣١ و ١٢ مايس اسنة ١٩٣٦ برئاسة فخامة رئيس الوزراء وحضور اكثر يةقانونية عولم يتغيب عن الحضور سوى سعيد بك المفتي وهاشم بك خير وصالح باشا العوران ومحمد باشا السعد وحمد باشا بن جازي وحديثه باشا الحريشه وماجد باشا العدوان م

الرئيس - افتنح الجلسة ، فليقرأ الضبط·

(فقر*ی ٔ)*

شكري بك — عندنا قرار اللجنة المالية حول مشروع قانون اضافة مــادة الى قانون الجمارك والمكوس لسنة ١٩٢٦ كما سأتلوه عليكم :

« اجتمعت اللجنة المالية بتاريخ ٢٠ –٥-–١٩٣٢ و بعد التدقيق في مشروع قانــون اضافة مادة الى قانون الجمارك والمكوس لسنة ١٩٢٦ قررت قبوله بالصيغة الآتية : –

تضاف المادة التالية كذيل لقانون الجمارك والمكوس لسنة ١٩٢٦ :

يصرح بمرور البضائع من شرقي الاردن بطريق التوسط (الترانسيت) و يجوز اعادة الرسم المدفوع عنها الى التاجر او الى صاحبها المقيد اسمه في وصول الرسم المذكور وذلك بموجب الشروط الذي تعينها دائرة الجارك والمسكوس على ان يستوفى عنها رسم المرور (الترانسيت) بمعدل واحدفي المائة من قيمتها مع مراعاة شروط انفاقيات المرور بين بلاد شرقي الاردن والبلاد الاخرى» .

لقد تصرفنا في اللجنة المالية تصرفا خفيفا في تعديل صيغة هذا المشروع ، بقصد جعل اغراضه واضحة و بعيدة عن الالتباس من دون ان نغير شيئا في المعنى كا ترون ، ومع ذلك فازيادة الايضاح المتصدر من الاتباس من دون ان نغير شيئا في المعنى كا ترون ، ومع ذلك فازيادة الايضاح اذكر ان اعبارة (ويجوز اعادة الرسم المدفوع عنها الى التاجر او الى صاحبها المقيد اسمه في وصول الرسم المذكور) هو ان البضائع قد تجلب من قبل تاجر ثم يبيعها هذا التاجر جملة الى شخص أخسر فيدفع رسومها ، ان هذا الشخص هو المهنى بعبارة (او الى صاحبها المقيد اسمه في وصول الرسم منها ، هدور اما عبارة (عوجب الشروط التي تعينها دائرة الجارك والمكوس) فان الغرض منها ، هدور اعطاء الحق للدائرة المذكورة في ان تعين الطرق التي يجب ان تمر البضائع منها ، وان تشترط ابداق

شهادة من مرجع معيَّن تو "بدوصول البضائع الى مواردها في البلاد الاخـرى ، وان تعين شكل المهادة من مرجع معيَّن تو "بدوصول البضائع الى مواردها في البلاد الاخـرى ، وان تعين شكل الشهادة وما ينبغي ان تحتوي عليه من المعلومات جرياً على المبدأ التحير تنمشى عليه المصالح الجمركية للحيلولة دون التهريب .

و بعد هذا البيان ارجو ان تـكون الاغراض المقصودة من هذا المشروع قد اصبحت واضحة وكافية للموافقة عليه في مجلسكم الموقر ·

(ق^ريل) ·

شكرى بك — هذا قرار اللجنة المالية حول مشروع قانون اضافة فقرة الى المادة الثامنة من قانون الانتقال والسفر :

«اجتمعت اللجنة المالية بتاريخ ١٠ –٥ –١٩٣٧ و بعد التدقيق في مشروع قانوناضافة فقرة الى المادة الـثامنة من قانون الانتقال والسفر لسنة ١٩٣٠ تقرر قبوله بالصيغة الآثية : –

يضاف النص التالي الى آخر المادة الـثامنة من قانون الانتقال والسفر لسنة ١٩٣٠ .

يعطى الموظف الذي بملك طيارة حين سفره بمهمة رسمية في تلك الطيارة اجور نقل على معدل يعطى الموظف الذي بملك طيارة حين سفره بمهمة رسمية في تلك الطيارة الحيارة على ان لا يزيد مجموع هذه الاجور – عداالمياومات - فلا ثين ملاً عن كل كيلو متر يقطعه بالطيارة على ان لا يزيد مجموع هذه الاجور التي تدفع فيما لو قطعت المسافة بسيارة » .

ترون اننا في اللجنة المالية قد اضفنا الى نص هذا المشروع عبارة قيدنا بها كلة (السفر) مشترطين ان يكون بمهمة رسمية ، دفعاً لأي التباس قد يطرأ فيما لو ترك المحترطي حاله ، وقد اضفنا ايضاً بعد عبارة (عدا المياومات) كلة (على) لان النص يتطلب وضع هذه الكلة ، اما من حيث الاجور التي يُنوى اعطاو هاعن كل كيلومتر في الطيارة فانها معتدلة ، ولا سيما بعد تقيدها بشرط ان لا تزيد على مجموع الاجور التي تدفع فيما لو قطعت المسافة بسيارة .

بسترك أن يرود على الحراض المورد التعريفة المقررة لاجور النقل (٢٠) ملا عن كل كيلو النا في الوقت الحاضر ندفع بموجب التعريفة المقررة لاجور النقل (٢٠) ملا عن كل كيلو متر للسيارة ذات الاربعة المقاعد الى الجهات التي تقع غربي الخط الحديدي وفي الشال من معان و (٢٢) ملا عن كل كيلو متر الى الجهات التي تقع شرقي الخط وفي الجنوب من معان

ر ۲۲) مار عن من سيوسار الى جهاب العامر العام الموروري معتدلة، لذلك ارجو ان بوافق محلسكم الموقو فاذا قيست اجرة الطيارة على هذه الاجوروري معتدلة، لذلك ارجو ان بوافق محلسكم الموقو

عى حدد الكلو عادل بك – هل من طرق جوية معبنة تسلكها الطبارات لامكان حساب عدد الكلو ،

جديدة كا يظن حسين باشا

اما رداً على الاستاذ عادل بك فاني اقول:

ان العد ادالموجود في الطيارة يكفل معرفة المسافات التي تقطع فيها ،وعدا ذلك فان هذه الامور تمين عادة في انظمة او قرارات تصدرها الحكومة لصيانة حقوق الخزينة ·

اما فيما يتملق باستشهادى بقائد الجيش فاني اشارك الزميل عادل بك بان القانون يصدر عمومياً للجميع وليس لشخص واحد، ولكني بالوقت الحاضر رأيت ان الشخص الوحيد الذي سيستفيد من هذا المشروع انما هو قائد الجيش، فذكرته كمثال لااقل ولا أكثر

اني اآفت نظركم في هذا المجاس الى ان اعطاء الحق لقائد الجيشبان يأخذ اجرة عندما يركب طيارة هو في صالح الامن العام ، لان قائد الجيش يستطيع بهذه الواسطة ان يصل الى المحال التي. يريدها حين الحاجة في اقرب وقت .

لذلك ارجو ان يوافق محلسكم الموقر على هذا المشروع لانه مفيد ونحن في حاجة البه ·

عوده بك — انا الذي اراه في هذا القانونهو لمنفعة الحزينة ، والاقتصاد في النفقات ، من المعلوم انه اذا سافر احد الموظفين الى ناحية من نواحي البلاد واضطر للبيت فيحق له ان يتقاضى مياومات عدا عن نفقات السيارة التي يمتطيها ، اما الموظف الذي يركب الظيارة فيمكنه ان يعود الى مقر وظيفته في ذات اليوم دون ان يكلف الحزينة لاخذ المياومات ، ولذلك لا يوجد ادف مانع من وضع هذا القانون الذي يسهل لكافة الموظفين ايفا وظائفهم بكل سرعة دون ان يكلفوا الحزينة لمصرف مياومات واجور تزيد على اجور السيارات ، واما كيفية معرفة بعد المسافة فالكل منا بعلم بان الحكومة استحصات على خرائط عامة لكافة بلاد الامارة ، وفيهاجميع المساحات ، وعدا ذلك ان مقر الطيران استحصل على مساحات جوية معينة لديه دون عداد ، وكما نفضل حضرة مدير الحزينة فستضع الحكومة انظمة مخصوصة يستند فيها الى نلاث الحرائط وتلك القياسات ، واذلك لم يعيق محال التردد في تصديق هذا القانون .

عادل بك — ان قصدي من المحاورة التي اثرتها في هذا الشأن هولتعيين قاعدة مضطردة لا جل حساب عدد الكيلو مترات في الطيارة ، وقد نبهنا الاستاذ عوده بك على انه يوجد خرائط مبين قيها المسافات بين مختلف المحلات في هذه المنطقة ، لذلك ارى ان يوضع نص في صلب هذه المادة على ان تمكون الكيلو مترات التي يقطعها الموظف بالطيارة تخسب على اساس قياس اقصر مسافة بين على ان تمكون الكيلو مترات التي يقطعها الموظف بالطيارة تخسب على اساس قياس اقصر مسافة بين المحلوات التي يقطعها في السيارة وذلك استناداً الى الحريطة الرسمية الموجودة لدى الحكومة السيارة وذلك استناداً الى الحريطة الرسمية الموجودة لدى الحكومة المسارة وذلك استناداً الى الحريطة الرسمية الموجودة لدى الحكومة السيارة وذلك استناداً الى الحريطة الرسمية الموجودة لدى الحكومة المسارة وذلك استناداً الى الحريطة الرسمية الموجودة لدى الحكومة المسارة وذلك استناداً الى الحريطة الرسمية الموجودة لدى الحكومة المسارة وذلك استناداً الى الحريطة الرسمية الموجودة لدى الحكومة المسارة وذلك المتناداً الى الحريطة الرسمية الموجودة لدى الحكومة المسارة وذلك المتناداً الى الحريطة الرسمية الموجودة لدى الحكومة المسارة وذلك المتناداً الى الحريطة الرسمية الموجودة لدى الحكومة المسارة وذلك المتناداً الى الحريطة الرسمية الموجودة لدى الحكومة المسارة وذلك المتناداً الى الحريطة الرسمية الموجودة لدى الحكومة المسارة وذلك المتناداً الى المربودة لدى الحكومة المسارة وذلك المسارة ولاية ولمسارة وذلك المسارة وذلك

مترات التي يجتازها الموظف صاحب الطبارة ? · ارجو من حضرة الزميل مدير الحزينة أن ينورنا · سيرات التي يجتازها الموظف صاحب الطبارة ؟ · ارجو من حضرة الزميل مدير الحزينة أن ينورنا ·

شكري بك – المفروض ، بل من المؤكد انه يوجد في الطيارة آلة تحسب مايقطعه الطيار من المسافات على اساس الكيلو متر الواحد ، وتستند المالية الى بيانات قائد الجيش ، الذي لا يخطر على البال ان يستعمل هذه الفرصة – اي فرصة منحه اخذ اجور – عندما يركب في الطيارة للاستفادة ، وهذا مااقوله في هذا الموضوع

توفيق بك — ازيد على ماتفضل به مدير الخزينة بان العبارة الاخيرة من المشروع هي كافية لعدم أخذ اية زيادة ، لانه اشترط ان لاتدفع الاجور في الطيارة اكثر مما لو قطعت المسافة بسيارة ، عادل بك — انا لااعلم ان هذا القانون قد وضع خصيصاً لشخص واحد، اما الصيغة الني تلميت

علمينا الآن، تفيد على انه مشروع عام بطبق على كل موظف بماك طيارة في المستقبل، فعلى هذا لاارى محلاً لما تفضل به حضرة الزميل شكري بك من انه لابعةل بان قائد الجيش يغير الحقيقة

او يزيد عدد الكيلو مترات الـتي يقطعها في كل سفرة بطيارته ·

والقانون عندما بوضع ، لابد من ان بنص على عبارة توسمن تنفيذه بصورة لاتدع مجالا لخسارة الخزينة ، فمن ابن نفهم بان الموظفين الذين سيملكون طيارات في المستقبل يكونون صادقين فيما ببينونه من ارقام عن المسافات التي بقطعونها ? ·

اما احتواء القانون على عبارة تجعل الخزبنة غير محبورة على دفع الاجور في الطيارة اكثر مما لو قطعت المسافة بسيارة ، فهذا لا يكني لتأمين حقوق الخزبنة على مااعتقد ، لانه يجوز ان تكون المسافة التي تقطع في الطيارة اقل بكثير من المسافة التي تقطع بسيارة ،

حسين باشا الطراونه -- ان ضيق مالية البلاد لاتسميح باحداث مصارفات جديدة ، ومن الواجب علينا ان نتحرى الطرق التي تخفف من المصاريف الحالية ·

ان السماح الى الموظفين بان يسافروابالطيارات لايتناسب مع القاعدة المالية ، لاسيما وان بلاد الامارة مخدودة المسافات ، ولا تستازم السفر في الطيارات ·

لاباً س من الساح الى قائد الجيش عند وقوع امر هام يتعلق بالأمن ان يسافر بالطيارة ، لذلك ارى من اللازم لغو هذا القانون مع استثناء القائد المشار اليه عند مسيس الحاجة ·

شكري بك – احب ان الفت نظر حدين باشا الى ان اجور الطيارة ليست مصاريف حديدة ، لان قائد الجيش ان لم يركب طيارة فانه سيركب على كل حال في سيارة ، وسيتقاضى الحرة عن ذلك ، اذن ليست الاجور التي نحن في صددها جديدة ، ومدعاة لاحداث نفقات الحرة عن ذلك ، اذن ليست الاجور التي نحن في صددها جديدة ، ومدعاة لاحداث نفقات

المادة الثانية:

« توخيًا للغرض المقصودمن هذا القانون يكون للعبارات التالية المعاني المبينة ادناه : توفيق بك — رفعت اللجنة من هذه الفقرة عبارة (الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك) كي لايبقي مجال للألتباس .

" تعني عبارة (سكة الحديد) الخطوط الحديدية او اي قسم منها معـد لنقل الركاب او الحيوانات او البضائع وتنفيذاً للغاية المقصودة من المواد ٤-٧ تشمل هذه العبارة الخطوط الحديدية المنشأة وتشمل ايضاً:

(أ) – جميع الاراضي الواقعة ضمن سياجات اوغير ذلك منعلامات الحدود المبينة حدودالاراضي التابعة لدكة الحديد والاراضي الواقعة على مدى ١٥ متراً من جانبي متوسط الخط عندعدم وجود سياجات او علامات حدود

. (ب) — جميع خطوط سكة الحديد وخطوط التحويل او التخزين او الفروع المستعملة لاشغال. السكة او المتعلقة مها ·

رج) – جميع المحطات والارصفة وخطوط البرق والهائف والورش والمعامــل وادوات الآلات الثابتة وغيرها من الاشغال المنشأة للسكة او المتعلقة بها ·

(د) – جميع معدّات الماء والبواخر والمراكب والاطواف المستعملة من اجـل حــركة مناقلات السكة والـتي تملكها ادارة سكة الحديد او تستأجرها او تستعملها

(ه) — جميع القاطرات وعربات الركاب وعربات نقل البضائع والحيوانات او غيرها من العربات المستعملة لدوام حركة مناقلات السكة الحديدية

تعني عبارة (ادارة سكة الحديد) مدير السكة الحديدية العام المعين حسب الاصول واي موظف يشغل هذا المنصب في ذلك الوقت وتشمل ايضاً المهندس الموكول اليه الامر، ادامت السكة لم يتم انشاؤ ها بعد ولم يعين لها مدير عام .

تعني عبارة (موظف السكة) اي موظف مستخدم للقيام بأية مهمة تنعلق بسكة الحديد . وتعني لفظة (الراكب) اي شخص مسافر في سكة الحديد او موجود في عقاراتها .

ونعني بهطه راور لب) بعيم المواد الذي يأخذها الراكب معه لاستعماله الشخصي او وتعني عبارة (امتعة الركاب) جميع المواد الذي يأخذها الراكب معه لاستعماله الشخصي او الراحته حسب مقتضيات العادة او الحاجة كالاحتياجات الضرور بةاو اللازمة للسفر ولكنها لاتشمل اية مواد تنقل لاجل الشغل او التجارة او الربح الا إذا كان الراكب تاجراً

وتدني لفظة (الطرود) جميع الطرود والرزم والصناديق التي تعتوي على السمك والاثماد. والاقفاص التي تجبوي على الطبور الداجنة وكل مادة او شيئًا آخر ينقل بصورة مشروعة في قطارات رفيفان باشا – انا ارى انه من المناسب تصديق هذا القانون لانهلا يختوي على مالا يتوافق مع منافع الحزينة ، فأقترح الموافقة على هذا القانون ·

شكري بك – اعتقد ان البحث قد نضج في هذا الموضوع ، وارجو يافخامة الرئيس ان يعرض هذا القانون على الرأي ·

> الرئيس – ماقولكم ? ('قبل بالاكثرية) ·

حسين باشا الطراونه – ورد في نص الارادة السنية المنشورة في العدد الممتاز ٣٤٦ التي تحدد المواضيع التي سنبحث فيها في هذه الدورة الاستثنائية كلة (بقصد اقرار الامور المعينة فيها يلي) فأظن ان ابدال هذه الكلة بعبارة (بقصد البحث في الامور المعينة فيها يلي) تسكون انسب حرمة لهذا المجلس ٤ ونشر هذا التصحيح في الجريدة الرسمية .

توفيق بك – ان لص الارادة السنية المشار اليها مطابق تماماً لحكم القانسون الاساسي الذي لا يجوز الخروج عنه ، اذ ورد في الفقرة الاخيرة من المادة الـ ٠٠ من انه : (يحق لسمو الامسير ان يدعو المحلس النشر يمي للانعقاد في دورة فوق العادة خارجاً عن دورته العادية بقصد اقرار امسور يجب بيانها عند صدور الدعوة ٠٠٠ الح)

ومن المعلوم ان الاقرار بكون سلبًا او ايجابًا ، اي قبول تلك الامور او رفضها، لذلك لاارى باحة للتصحيح ·

الرئيس - يقرأ مشروع قانون سكك الحديد ·

توفيق بك - كانت لجنة القوانين اثناء الدورة الاعتبادية الماضية دققت في مشروع قانـونه سكك الحديد لسنة ١٩٣٢ وقررت قبوله بعد الجراء بعض التعديلات فيه كما ورد في النسخ الموزعة منه عليكم اخيراً:

(قانون سكك اكمديد لسنة ١٩٣٢)

المادة الاولى :

«يسمى هذا القانون(قانون سكائ الحديد لسنة ١٩٣٢) ويعمل بكمن تاريخ نشره في الجريدة الرسنية»

توفيق بك –لم نصف اللحنة الى هذه المادة شوى العبارة الاخيرة كاهي الاصول التي سير عليها منى الآن •

(قبلت)



الحديد وللقيام باي عمل آخر ضروري لهذه الغاية ·

٧ -. يجوز لادارة سكمة الحديد ومستخدميها ان يدخلوا عند الضرورة الارض و يقوموا بالاعمال المذكورةاءلاه بدونالحصول على موافقةرئيس الوزراءمقدماً غيرانه يجبفي مثل هذه الحالة ان ترفع الادارة الى رئيس الوزراء خلال ٧٢ ساءة من تاريخ دخول تلك الارض تقريراً نبين فيه نوع الحادث الذي وقع او يخشى وقوعه والعمل الذي وجد من الضروري اجراو^مه ·

م _ يحق لكل من يتضرر بسبب استمال الصلاحيات المنصوص،عنها في هذه المادة الحصول على تعو بض عن ذلك الضرر وميحكم بهذا التهو بض من قبل المحاكم النظامية اذا لم يتفق عليه· » توفيق بك – حصل تغيير في العبارات بحيث ُ جعل النص المتضمن ضرورة الحصــول على التعويض صريحًا لاالتباس فيه ، اذ ان الاصل كان به بعض الالتباس ·

(قبلت)

7

المادة السادسة:

« ١ – لايحق لا ي شخص او شركة او سلطة محاية ان تمدَّ او تضع اي ّانبوب لتور يدالغاز او الماء او الهواء المضغوط او اي سلك كهر باني او مجرى فوق سكمة الحديد او عليها او تحتها مالم يقدم طلب بذلك الى ادارةااسكـة الحديدية بالحصول على تصريح بمباشرة هذهالاعمال وتعطى المخططات والمعلومات التي تتطلبها ادارة السكة الحديدية

و يتم هذا العمل حسب ثعليات ادارة السكة الحديدية من حيث المدة او كيفية الاجراء ٧ – يجوز لادارة سكة الحديد ان ترفض السماح لاي شخص او شركة او سلطة محلبة

بالقيام بهذا العمل ولها ان تقوم هي باجرائه على نفقة ذلاك الشخص او الشركة او السلطة المحلية ·

٣ – يجوز لادارة سكة الحديد في اي وقت كان ان نطاب تغيير او ازالة اي عمل من الاعمال الذكورة في الفقرة (١) من هذه المادة بعد ان تكون قد صرحت باجرائهااذا كان ذلك خمرور ياً لضبط سير السكة و يدفع التهو يض عن هذا التغيير او الازالة بموجب احكام الاتفاق المعقود بين ادارة السكمة الحديدية والشخص او الشركة او السلطة المحلية واذا لم يكن حنالك الفاق بهذا الشأن فيحكم بالتمويض من قبل المحاكم النظامية ·

ع ــ ليس في هذه المادة مايتمارض مع سلطة الحكومة "

(قبلت) ٠

«١ - يجوز لادارة السكة الحديدية في الاحوال النالية :

(أ) - إذا كان يخشى وقوع شجرة قائمة بالقرب من سكمة الحديد على هذه السكة

الركاب ماعدا المواد الـثي تدخل ضمن عبارة (امتعة الزكاب) ·

تعني لفظة (البضائع) جميع البضائع الـتي يجوز نقلها في عربات الشخن الملحقة بقطارات البضائع او بالقطارات المختلطة ·

تشمل عبارة (الحيوانات) جميع الحيوانات الحيَّة والاسماك والطيور الداجنة وغــــيرها من الطيور التي يجوز نقلها في قطارات الركاب او البضاعة او القطارات المختلطة ·

تشــل لفظة (القطار) عربات الترولي (ترزينا) ·

تشمل لفظة (الاجرة) كل مايدفع لقاء نقل اي راكب او حيوان او بضاعة ·

توفيق بك - انهذه المادة كما ثلاحظون تتعلق بالتعاريف، ولم تغير لجنة القوانين منها الا ماكانموجباللالتباس، اوغيرموافق للهة من حيثالاجمال مع الملاحظة على المعنىالواردفي المشروع

النالية :

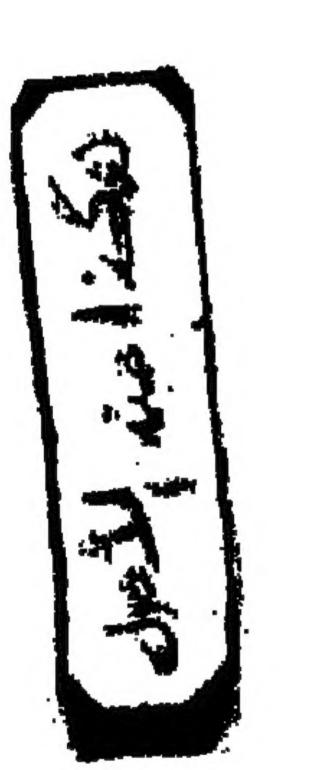
« ١ – لايحقلاً يشخص او ايَّة شركة ان ينشى سكة حديداويسيرهاالا اذا قدم ذلك الشخص او ثلك الشركة الى رئيس الوزرا مشروعاً بانشاء السكة وتسييرها وحصل على موافقة من المجلس التنفيذي مقترنة بارادة سنية

٣ - لاتطبق هذه المادة على سكة حديد او قسم منها كان معداً لاستعال الجمهور عند تنفيذ هذا القانون »

توفيق بك — ان اصل هذه المادة الواردة في المشروع كانت لاتجتوي على وجوب الحصول على ارادة سنية وقد رأت اللجنة اضافة نص بهذا المعنى ، ولم تغير به شي^م آخر ·

« للمجلس النفيذي أن يخول أدارة سكة الحديد حقالقيام باي عمل يكون ضرور بالانشاء سكة الحديد او صيانتها او تسييرها او باية اشغال تتعلق بهابموجبالشروط التي يرى ان من الموافق

« ١ - عند وقوع الهبار او حادث آخر او الحشية من وقوعها في اية نفرة او رصيف او في اى انشاء آخر من انشاآت السكة لرئيس الوزراء ان بخول ادارة سكة المديد حق الدخول الى الارض المحاورة للسكة لاجل النرميم اولمنع وقوع الحادث او لاتفاذ التدابير الموقتة لتسيرسكة



(قىلت) ،

المادة العاشرة:

«على ادارة سكة الحديد ان ترسل الى رئيس الوزراء تقريراً بجميع الحـوادث التي تقع في اثناء نقل الركابوالبضائع على سكة الحديد اذا نشأعنها ضررلاحد ما في جسده او في نفسه حسب النموذج والصورة وفي الاوقات التي قد يأمر بها رئيس الوزراء» .

(قبلت) ·

- المخالفات والعقوبات-

المادة الحادية عشرة:

«كل موظف من موظفي سكة الحديد يرفض او يهمل القيام بواجباته او بقوم بها بصورة غير لائقة يعرض بمد الادانة لغرامة لاتلجاوز (١٠) جنيهات فلسطينية فأذا كان رفض ذلك الموظف او اهماله القيام بواجباته او قيامه بها بصورة غير لائقة تعرض سلامة اي مسافر او شخص موجود في سكة الحديد للخطر فيعرض ذلك الموظف بعد الادانة للحبس مدة لاتزيد على سنتين او لغرامة لاتلجاوز (٠٠) جنيها فلسطينيا او لكاتا العقو بدين » .

· (قبلت) ·

المادة الثانية عشرة :

«كُلّ من يَقُوم عن اهمال منه بدون عذر مشروع بأي عمل قد يعرض سلامته او سلامة اي مسافر او شخص موجود في سكة الحديد للخطر يعرض بعد الادانة للحبس مدة لاتنجاوز ستة الشهر اولغرامة لاتزيد على (٥٠) جنيها فلسطينيا او لـكلتا العقوبتين » .

المادة الثالثة عشرة:

«كل من يرمي حجراً او شيئاً آخراو يسبب في سقوط ذلك على ايّة قاطرة او قطار او عربة سكة حديد اخرى في اثناء سيرهابصورة يعرض فيها ايّ شخص للخطر يعرض بعد الادانة للحبس مدة لاتزيد على السنة الواحدة او لغرامة لاتزيد على (١٠٠) جنيه فلسطيني الما اذا تسبب عن هذا العمل ضرر حساني لشخص مسافر في القاطرة اوالقطار فيحوز ان مجكم بالحبس لمدة لا تتجاوز الثلاث سنوات » .

(قىلت)

المادة الرابعة عشرة:

« كل من يسبب (بدرل غير قالوني او عدم رعاية الالظمة أو أهمال) وقوع حادث لقاطرة

. ورة تعرقل معها الحركة

رب) اذا كانت الشجرة او الاشجار تحجب رو ية القطارات في المزلقان (المحر) أو اذا كانت سكة الحديد واقعة في منعطف

ان تقطع ثلك الشجرة اوان تتصرف بها على وجه آخر مما يجول دون وقوع الخطراو مما يزيل، العوائق حسبا نقتضيه الحال ·

٢ - اذا كانت الشجرة التي قطعتها ادارة السكة او تصرفت فيها بمقتض الفقره (أ) من هذه المادة قائمة قبل انشاء السكة او نصب الاشارة فيجوز للمحكمة النظامية بناء على طلب الشخص او الاشخاص ذوى المصلحة في تلك الشجرة ان تحكم بالتعويض الذي تراه معقولا اذا لم يمكن الاتفاق عليه مع الادارة ٠٠)

توفيق بك —اضفنا في اللجنة الى هذه المادة العبارة الاخيرة منها ، اذ فكرنا انه ربما يكون. من المهسور ان يتفق الشخص مع الادارة قبل ان يقيم القضية في المحكمة · »

(قبلت)

المادة الثامنة:

«يجوز المجلس التنفيذي ان يعين – بأمر يصدره – بعض المناطق الخارجة عن مناطق البلدية التي لا يجوز لأى شخص ان ينشي فيها بناء على ارض متاخمة نسكة الحديد وواقعة على مسافة ١٥ متراً من متوسط الخط الا بتفويض من ادارة السكة على ان تجددهذه المناطق في الامر المذكور و يجوز لادارة السكة ان ترفض السماح بالبناء اذا كان يخشى ان يججب البناء روية القطارات وكل من يبنى خلافاً لمنطوق الامر الصادر بمقتضى هذه المادة بعرض بعد الادانة لدى محكمة بدائية لغرامية لا تلخيجاوز (٥٠) جنهاً فاسطينياً مع ازالة البناء الذي اقامه » .

قبلت)

لادة التاسعة :

« ١ – بعتبر موظف السكة الحديدة الأرفع درجة الموجود بشرق الاردن في ذلك الوقت المدعى الدعى عليه الاسمى حسما تقتضيه الحال في اية دعوى تقيمها ادارة السكة الحديدية الد تقام عليها .

٢ - لانسمع دعوى على ادارة السكة الحديدية مالم يسكن قد شرع فيها خلال ستة اشهر بعث وقوع السبب في اقامة الدعوى » .

